الأمم المتحدة E/CN.17/2001/6/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 January 2001
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة

١٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١

حوار أصحاب المصالح المتعددين بشأن الطاقة والتنمية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

ورقة للمناقشة مقدمة من العمال والنقابات العمالية*

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة: التنمية المستدامة في مجال الطاقة والنقل ٢

ثانيا - صنع القرارات في مكان العمل: جهة تنسيق من أجل التغيير ٧

ثالثا - عملية صنع القرارات المستدامة: أولويات الدورة التاسعة للجنة ١٠

الموضوع ١ - تحقيق المساواة في إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة ١١

الموضوع ٢ - خيارات إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها ١٤

الموضوع ٣ - الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل نقل مستدام ١٧

الموضوع ٤ - تخطيط النقل بطريقة مستدامة: الخيارات والنماذج لتصميم المستوطنات البشرية وبدائل للمركبات ٢١

رابعا - أولويات لجنة التنمية المستدامة ٢٣

* أعدها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة واللجنة الاستشارية لنقابات العمال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ولا تمثل وجهات النظر والآراء المعرب عنها بالضرورة تلك الخاصة بالأمم المتحدة.

210201 200201 01-21463 (A)
0121463

العمال ونقابات العمال في نظم الطاقة والنقل

وضعت نقابات العمال هذه الورقة من أجل الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ١٦نيسان/أبريل - ٥ أيار/مايو ٢٠٠١، لاستخدامها في ''فتح باب المناقشة''، ولا سيما بالنسبة لجلسة الحوار التي ستنظر في الكيفية التي يمكن بها لنقابات العمال والأعمال التجارية والسلطات المحلية وهيئات العلماء والمنظمات غير الحكومية أن تعمل مع الحكومات من أجل تشجيع التحول على الصعيد العالمي إلى النقل والطاقة المستدامين. ويمثل نقابات العمال في جلسات الحوار التي تعقدها لجنة التنمية المستدامة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة واللجنة الاستشارية لنقابات العمال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهما يمثلان ما يزيد على ١٥٥ مليون عضو في ١٤٨ بلدا وإقليما. وفي عام ٢٠٠١، سينضم إليهما اتحاد عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والتعدين والأعمال العامة، والاتحاد الدولي لممارسي أشغال المعادن، والاتحاد الدولي لعمال النقل، والمنظمة الدولية للخدمات العامة. وقد تزايدت مشاركة نقابات العمال في أعمال لجنة التنمية المستدامة منذ عام ١٩٩٦. كما أننا نضطلع بدور نشط في المنتديات الدولية الأخرى المعنية بمسائل التنمية المستدامة، بما في ذلك: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

أولا - مقدمة: التنمية المستدامة في مجال الطاقة والنقل

صنع القرارات في قطاعي النقل والطاقة

١ - تشكل الطاقة والنقل اثنين من أشد المستلزمات ضرورة للنشاط الاقتصادي والحياة اليومية، فالجميع يحتاج إليهما من أجل التدفئة والحركة والنشاط الصناعي. بيد أن نحو بليون من سكان العالم ليس في مقدورهم مع مطلع الألفية الجديدة الحصول على سبل للطاقة والنقل تتسم بالنظافة والأمان والاستدامة.

٢ - وفي نفس الوقت الذي يكافح فيه العمال للحصول على احتياجات الحياة الأساسية هذه، فإن وعيهم يتزايد بالآثار المترتبة على هذين المجالين فيما يتعلق بالبيئة العالمية. فالمشاكل المتصلة بالطاقة والنقل هي، في الواقع، أوضح بيان للعلاقة الوثيقة بين الجوانب الاجتماعية

والبيئية للتنمية المستدامة، إذ أن المفارقة شديدة بين إفراط البعض في استعمال خدمات الطاقة والنقل وحرمان البعض الآخر منها.

٣ - ويستلزم تغير المناخ العالمي والآثار المتوقع أن تترتب عليه اهتماما فوريا بصفة خاصة. كما أنه يجذب الانتباه إلى غيره من سمات الارتباط بين الطاقة والنقل التي لا يمكن أساسا احتمالها والتي يجب مواجهتها على نحو متزامن، وذلك من قبيل المشاكل المتعلقة باستخدام الأراضي، والتلوث، واضطراب المجتمع، واستنفاد الموارد، وعدم التكافؤ في الحصول على الخدمات، وتدمير الموائل، وما إلى ذلك. وهناك العديد من المسائل الأخرى التي لا تحمل نفس الملامح التي يتسم بها تغير المناخ، وإن كانت بحاجة مماثلة إلى حل. فليس من الممكن تجاهل التدهور في الهياكل الأساسية، أو انعدام الإنصاف في هياكل التسعير، أو عدم جدوى الدعم، أو الفساد العام، كما يتعذر تجاهل المشاكل المتعلقة بعدم التكافؤ في الحصول على خدمات الطاقة والنقل أو حالة القائمين بإنتاج وتنفيذ هذه الخدمات. وتتعرض قطاعات كبيرة من سكان العالم للاستبعاد من جميع هذه الأمور، إذ ليس في مقدورها الحصول على حاجتها من الطاقة أو النقل، كما أنها لا تضطلع بأي دور في صنع القرارات.

تعكس الأنماط الحالية أنماطا غير مستدامة في صنع القرار يتعذر تحملها بيئيا

٤ - بينما تركز الحلول المقترحة على العلم والتكنولوجيا؛ ترى نقابات العمال أن المسائل الأكثر جوهرية هي تلك المتعلقة بصنع القرارات أو الإدارة؛ أي المتعلقة بتعرض الناس والمجتمعات وحتى أمم بأكملها لسلب حقوقها بصورة مستمرة على أيدي المؤسسات والعمليات التجارية المتعددة الجنسيات التي تجمع في أعمالها ما بين ممارسات التسويق والتسعير، والنفوذ السياسي ووضع القواعد الدولية. وقد صحب هذه الأنماط اتجاهات في وضع السياسات العامة وتقديم الخدمات والرقابة الاجتماعية تعطي الأولوية لاحتياجات المؤسسات التجارية على حساب مصالح المجتمع الطويلة الأجل، وتمثل سببا رئيسيا في اتخاذ قرارات غير مسؤولة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ كوكبنا.

٥ - **اتجاهات الخفض** - يتبين الفشل في صنع القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بوضوح من الفشل في خلق استجابة دولية لمسألة تغير المناخ الملحة. وكمثال على هذا، فإن معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما زال يتعين عليها أن تحدد التدابير الكمية المتعلقة بقطاعات النقل لديها، على الرغم من أهميتها البالغة لتحقيق الأهداف التي حُددت في كيوتو بخصوص خفض الانبعاثات. ويتضح هذا الفشل كذلك من الاتجاه نحو خفض النفقات في مجال بحوث الطاقة وتطويرها، ولا سيما الإنفاق على جهود

البحوث والتطوير المتصلة بالخيارات المتجددة والنووية[1]، كما يتصح من التحول إلى المشاريع الأقل مخاطرة والأقرب أجلا. ويتجلى هذا الفشل أيضا في اتباع سياسات شاملة ''للتحرير'' يجري بموجبها نقل قطاعات رئيسية في مجال الطاقة والنقل من القطاع العام إلى مؤسسات وترتيبات خاصة لا تأخذ بالديمقراطية والشفافية في صنع القرارات المتعلقة بالمسائل التي تؤثر على الجمهور تأثيرا مباشرا، من قبيل هياكل التسعير والآثار البيئية المحلية والعمالة وما إلى ذلك.

٦ - **أنظمة الدعم وسلوك المستهلكين** - يتبين الفشل أيضا من نظام الدعم الذي يجعل المستهلكين يميلون إلى اختيار أنماط السلوك الأكثر تكلفة والأقل كفاءة، ويمنع استحداث كثير من البدائل. كما يسفر هذا الفشل عن تفاوتات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الحركة، إذ أن امتلاك السيارات وصيانتها ليس في متناول كثير من الناس. وكثيرا ما يُحرم دافعو الضرائب هؤلاء من امتلاك السيارات، التي تعد وسيلة النقل الأساسية، ويضطرون إلى الاعتماد على نظم النقل العامة التي قد لا تكون كافية. وبالتالي، يتعذر على كثير من الناس الحصول على فرص العمل وفرص الترفيه وغير ذلك من الأمور التي تستلزم النقل بالمركبات الآلية. وعلاوة على ذلك، فهناك تفاوت في سبل الحصول على هذه الخدمات بين من يملك إمكانية كاملة للحصول على مركبات آلية خاصة ومن لا يملك ذلك، مثل الأطفال والمعوقين.

٧ - **الشفافية** - عندما تتخفى التكاليف الحقيقية للتطوير والعمليات وراء بند ''التكاليف الخارجية'' على المجتمع ككل وليس فقط على المستهلكين أو المنتجين، في تجاهل لمبدأ سداد المستعمل للتكلفة، الذي يعني أن المستفيدين من خدمات أو موارد معينة ينبغي أن يقوموا بسداد التكاليف الاقتصادية الكاملة لها. كما تضيع بذلك فرص توفير التمويل اللازم لدعم مشاريع النقل من قبيل نظم النقل الجماعي، والدراجات، والخيارات المتاحة للمشاة، من أجل الحد من الاعتماد على السيارات، أو توفير الدعم للبدائل (مثل السير وركوب الدراجات والنقل العام وما إلى ذلك) التي تعزز ما نسعى إلى تحقيقه من أهداف تتصل بإمكانية الوصول إلى مختلف الأماكن، والملاءمة، والكفاءة، والنظافة، والإنصاف.

٨ - **تركيز السيطرة** - في نهاية عام ١٩٩٩، كانت هناك ١٥ مؤسسة، من بين أكبر ٢٥ مؤسسة في العالم[2]، متخصصة في ميدان الطاقة أو النقل، كما كان للعديد من

---

(١) وكالة الطاقة الذرية، قاعدة بيانات بحوث الطاقة وتطويرها تحت العنوان التالي: http://data.iea.org/iea/link.wds.asp.

(٢) قائمة Fortune Global لأكبر ٥٠٠ شركة في العالم في عام ٢٠٠٠؛ المرتبة حسب الإيرادات.

الشركات الأخرى المسجلة في سجل Fortune Global لأكبر ٥٠٠ شركة في العالم بعض الصلات بهذا الميدان (على سبيل المثال، من خلال الشحن والتجارة). وفضلا عن ذلك، فقد تمت في العام الماضي ثلاث عمليات على الأقل من عمليات الاندماج الضخمة أسفرت عن زيادة إضافية في تركيز رأس المال والسيطرة في صناعة النفط[٣]. وترى نقابات العمال تهديدا في هذا الاتجاه نحو زيادة التركيز المؤسسي، ولا سيما وأن هذه الشركات كانت تتمتع بالفعل، قبل إتمام عمليات الاندماج، بقدرة على فرض نفوذ أو تأثير سياسي هائل على السياسات الوطنية والدولية القائمة في مجال النقل والطاقة.

٩ - **الديمقراطية الاجتماعية** - أثارت الدورات السابقة للجنة التنمية المستدامة مسألة الحاجة إلى الديمقراطية البيئية، بيد أن نقابات العمال ترى أن المسألة الحقيقية هي الديمقراطية الاجتماعية ذاتها. فالتركيز الحالي للسلطة لا يؤدي فقط إلى تزايد تحويل الناس، وحتى الأمم، إلى مجرد مؤدين لدور ''المستهلكين'' في السوق الدولي؛ بل أن القطاع العام الرسمي نفسه يتعرض للتجاهل بصورة متزايدة، إذ يجري تقليص مؤسساته وأنشطته ومسؤولياته، وخصخصتها، وإلغاء ضوابطها التنظيمية، الأمر الذي يتجلى بصفة خاصة في مجال الطاقة والنقل. وعلاوة على ذلك، فإن استجابة الحكومات في أنحاء العالم لدورها الجديد في الاقتصاد المعولم تمثلت في إزالة القيود واتخاذ الإجراءات التقشفية، الأمر الذي يعني في جوهره التخلي عن أهم مسؤولياتها الأساسية أمام ناخبيها.

الاتفاق على ضرورة تغيير الأنماط الحالية

١٠ - إن تزايد الاعتراف بضرورة الاستعاضة عن الأنماط الحالية لصنع القرارات بأنماط تتماشى مع التنمية المستدامة يدعونا إلى الأمل. ففي ورقة إحاطة أعدت من أجل الأمم المتحدة، ذكر الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ما يلي[٤]:

---

(٣) تمت في مطلع هذا العام عملية اندماج بين شركة إيكسون وشركة موبيل تصل قيمتها إلى ٨٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي نيسان أبريل، أدى الاندماج بين شركة بريتش بيتروليام أموكو وشركة أتلانتيك ريتشفيلد كمباني (ARCO) إلى إيجاد مجموعة مؤسسية تبلغ قيمتها نحو ٢٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبعد ذلك، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، وافقت شركة شيفرون على شراء شركة تيكساكو بنحو ٣٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لتنشئ بذلك رابع أكبر شركة نفط في العالم.

(٤) الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة/اللجنة الاستشارية لنقابات العمال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الورقة المتعلقة بالاستعراض والتقييم الشاملين اللذين يتم إجراؤهما كل عشر سنوات لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والتحضير لاستعراض مؤتمر ريو بعد عشر سنوات من انعقاده، حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وثمة تطور واحد بالذات يبعث فينا الأمل. فنقابات العمال كانت جزءا من تحول ثقافي رئيسي طرأ منذ عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بالبيئة المستدامة وأحدث تأثيرا على الاتجاهات والعادات وأولويات التخطيط على الصعيدين المحلي والإقليمي حيث شرع العمال والجماعات المجتمعية والمؤسسات التجارية في التصدي للمسائل البيئية. ومن الواضح بصفة خاصة على الصعيد العالمي، حيث بدأت معايير التنمية المستدامة في الظهور الآن كأولويات أمام طائفة واسعة من الهيئات الدولية، أن السبب في هذا يعزى في معظمه إلى الإلهام المستمد من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

١١ - وقد أخذ الوعي بتغير المناخ والمشاكل الملحة التي يسببها لمستقبل كوكبنا في الانتشار سريعا بين أوساط نقابات العمال في العالم، مثله في هذا مثل الوعي بالعلاقة المباشرة بين الانبعاثات واستهلاك الوقود التي ينطوي عليها النمو السريع في استخدام السيارات الخاصة والنقل البري والجوي. ومما يثير القلق لدينا جميعا أن استهلاك النفط في قطاع النقل يشكل ٤٨ في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم. وأن التأثير العام للاحترار العالمي الناجم عن انبعاثات الطائرات يمكن قريبا أن يتجاوز أثر الاحترار الناجم عن السيارات. والأكثر ازعاجا أن الاتجاهات الحالية تظهر وجود ارتفاع في مستويات امتلاك السيارات واستخدامها والازدحام الذي تحدثه، وانخفاض في مستويات استخدام النقل العام. لذا فنحن بحاجة إلى إيجاد البدائل. ونحن متفقون بصورة عامة ولا تنقصنا الامكانيات والقدرات التكنولوجية، ولا سيما مع توافر التدفقات المالية في قطاع الطاقة. ولا يوجد ما يمكن أن يعوق العمل على نطاق واسع من أجل إحداث التغييرات المطلوبة سوى انعدام الإرادة السياسية.

١٢ - ومن الضروري إجراء تغيير في السياسات العامة، فقد كانت النهج المتبعة في الماضي تميل إلى الاقتصار في تركيزها على المشاكل الأكثر إلحاحا، وفشلت، باستثناء حالات قليلة ومتفرقة، في تناول أعمدة الاستدامة البيئية الثلاثة جميعا، ولاسيما البعد الاجتماعي. وتكاد جميع الأحزاب والدول الأعضاء تتفق مثلا على أن عدم الانصاف في توفير سبل الحصول على خدمات الطاقة والنقل أمام أفقر سكان العالم يمثل إحدى المشاكل الرئيسية القائمة اليوم. ومنذ عقد مؤتمر قمة ريو في عام ١٩٩٢، ونقابات العمال تحث على التركيز على استئصال شأفة الفقر وعلى توفير فرص العمل بوصفهما من العناصر الأساسية للتنمية المستدامة، إلا أن كلا الأمرين يتوقفان على إيجاد حل لمعضلات الطاقة والنقل. ونحن متفقون مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في أن اتباع رؤية طويلة الأجل يستلزم زيادة التركيز على الهدفين الطموحين المتمثلين في الأخذ بـ ''مبدأ الاحتراز'' و ''التكافؤ بين

الأجيال''، كما يستلزم منح الشواغل البيئية والاجتماعية اهتماما أكبر مما كانت تحصل عليه في الماضي، مع تحقيق التوازن بين هذه الشواغل وبين الأولويات الاقتصادية.

ثانيا – صنع القرارات في مكان العمل: جهة تنسيق من أجل التغيير

١٣ – سلّطت نقابات العمال الضوء في الدورات السابقة للجنة التنمية المستدامة على دور أماكن العمل والعمال ونقابات العمال في التحول إلى التنمية المستدامة على النحو المتوخى في الفصل ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١[٥]. فالعمال، ونقاباتهم، ليسوا فقط مؤهلين للتشجيع على إيجاد أماكن عمل مناسبة للعاملين وللبيئة؛ بل من المعروف أن جهودهم هذه تسفر عن آثار غير مباشرة فيما يتعلق بحياتهم المترلية ومجتمعاتهم:

(أ) **العمال هم عماد الطاقة والنقل** – إن السياسات الايجابية المتعلقة بالتوظيف والنواحي الاجتماعية لا تكتفي بالاعتراف بحقوق ملايين من العاملين في هذه القطاعات في الحصول على خدمات الطاقة والنقل على نحو أكثر إنصافا؛ بل أنها تكفل حقوقا أساسية من قبيل الحق في التنظيم. ففي معظم أماكن العمل لا توجد وسيلة لمنح العمال فرصة المشاركة في صنع القرارات الاستراتيجية، أي في الديمقراطية الصناعية، إلا من خلال إحدى النقابات؛

(ب) **العمال مستهلكون للطاقة والنقل** – إن أعضاء نقابات العمال هم في الواقع من أوفر العمال حظا في العالم لأن بإمكانهم في العادة الحصول على الاحتياجات الرئيسية، على العكس من كثير من نظرائهم غير المنتمين للنقابات. كما أنهم أقدر، كمستهلكين، على إيجاد اتجاهات وممارسات جديدة، بالنظر إلى أنهم أكثر المجموعات تنظيما في أوساط شراء الطاقة والنقل، وهم في وضع فريد يمكنهم من التأثير على السياسات والتدابير العامة؛

(ج) **مشاركة العمال ونقاباتهم شرط أساسي لإحداث تغيير ملموس** – إن مكان العمل ببساطة ليس مكانا ديمقراطيا، ومن ثم، فهو يشكل دراسة حالة للأنماط الحالية لصنع القرارات وتنفيذها وتقييمها. فمصالح العمال لا تأتي فقط في مرتبة ثانوية، بل إنهم كثيرا ما يحرمون من المشاركة في هذه العمليات بمعارفهم وطاقاتهم المبدعة. وفي نهاية المطاف

---

(٥) يرد ملخص للتوصيات المتعلقة بإجراءات نقابات العمال في وثيقة أصدرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، E/CN.17/1997/L.4) تقدم موجزا لدور النقابات في جدول أعمال التنمية المستدامة؛ والوضع الاستراتيجي لنقابات العمال وقدرتها على المساهمة؛ والشراكات مع أرباب العمل والحكومات؛ والاتفاقات الطوعية؛ والدور المركزي لمنظمة العمل الدولية؛ والإبلاغ الوطني ومراقبة أماكن العمل؛ والإدارة الإيكولوجية وممارسات المراجعة في أماكن العمل؛ ومدونات السلوك المتعلقة بالتوظيف والعدالة الاجتماعية.

يكون العمال وأسرهم هم أول ضحايا أماكن العمل، حسبما يتبين من ارتفاع معدلات الوفاة والإصابات الناجمة عن أسباب مهنية، ومن حرمان العمال على نطاق واسع في أنحاء العالم من حقوقهم الأساسية. ورغم إدراك العمال لخطورة المسائل الناجمة عن أنماط الطاقة والنقل الحالية، فهم لا يحتمل أن يوافقوا على أي حلول تفرض عليهم من الأوساط العليا في الصناعة أو الحكومة. فنقابات العمال قد أثبتت أنها الأداة الوحيدة التي لها فعالية في دفع العمال إلى المشاركة في إحداث التغيير؛

(د) **وضعت نقابات العمال نماذج فعالة لصنع القرارات بصورة ديمقراطية** - استحدثت النقابات نماذج ناجحة للغاية لصنع القرارات بصورة ديمقراطية في مجال الصحة والسلامة المهنية في آلاف من أمكان العمل. وتنطوي هذه النماذج على إجراء تقييمات لأماكن العمل[٦]، وتحديد الأهداف وتنفيذها وتقييمها والإبلاغ عنها[٧]، ويجري الآن توسيع نطاق هذه النماذج لتشمل النطاق الأعم للتنمية المستدامة. ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

'١' تعكف اللجان المعنية بالصحة والسلامة المهنيتين على اعتماد الصلاحيات وإجراءات التشغيل التي تغطي قضايا التنمية المستدامة الأعم في المجتمع المحلي وكذلك في المجالات الوطنية والدولية. وتلقى هذه اللجان دعما من السياسات العامة في كثير من البلدان والولايات القضائية في مختلف أنحاء العالم، إذ أنها قد أثبتت فعاليتها، وبخاصة حيثما توفر النقابات بؤرة التركيز اللازمة لتنظيم المشاركة واختيار ممثلي العمال؛

'٢' أخذ التقليد القائم على الممثلين أو ''المندوبين'' المعنيين بالصحة والسلامة يتخلى عن مكانته للممثلين المهتمين بالصحة والسلامة المهنيتين والبيئة، وهم من النشطاء المهتمين بالبيئة في مواقع العمل، الملتزمين بتحقيق الأهداف

(٦) يضطلع العمال وممثلوهم وأرباب العمل بإجراء تقييمات لأماكن العمل بهدف تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين أداء أماكن العمل. وتؤدي هذه التقييمات إلى اشتراك هذه الأطراف معا في تحديد الأهداف ورصدها وتدوين سجلاتها وتنفيذها، بالإضافة إلى وضع نظم لإدارة المشاريع فيما يتعلق بالبيئة (على سبيل المثال نظام الانتاج الأنظف أو نظام المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس)، والصحة والسلامة (على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية أو الأنظمة الحكومية)، وعمليات مراجعة المشاريع من جانب أطراف ثالثة، والبرامج الحكومية (مثل نظام الإدارة والمراجعة الإيكولوجية). وترتبط هذه التقييمات إلى حد ما بالمنظمات المجتمعية أو الحكومات المحلية، كما يمكن جعلها متماشية مع الاتفاقات الجماعية أو غيرها من الشراكات الخاصة.

(٧) تأتي ثلاثة أرباع جميع غازات الدفيئة من مصادر يمكن بسهولة التصرف فيما ينجم عنها من نفايات وتلوث عن طريق تصميم وإنتاج معدات تكفل نظافة العمليات، إلى جانب تحسين التكنولوجيات المستخدمة.

الجديدة للتنمية المستدامة، الذين بدأوا يحتلون مكانهم كأعضاء في المجتمع، وفي الجماعات البيئية، و''الشراكات'' الأخرى القائمة في مجتمعاتهم. ويتحلى هؤلاء المندوبون في العادة بمستوى أرفع من التدريب والكفاءة، وقد قاموا، كما فعلوا في حالة لجان الصحة والسلامة، بتشكيل نقابات لأماكن العمل التي يمكنها أن توفر نماذج ''لأفضل الممارسات'' تحتذي بها جميع المؤسسات؛

'٣' أخذ تقليد المساومة الجماعية[٨] من أجل حقوق الصحة والسلامة الحماية المهنية يتسع حتى يشمل القضايا ''البيئية التي تعكس مصلحة العاملين في أن تحيط بهم بيئة بشرية مستدامة صحية. وتمثل المساومة الجماعية بالنسبة لمعظم العاملين أول تجربة في مجال صنع القرارات الديمقراطية في مكان العمل، وتمتد عملية ''المساومة لصالح البيئة'' بهذه التجربة لتشمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا؛

'٤' يجري توسيع نطاق التقليد المتعلق ''بالشراكات'' بين النقابات والإدارة لأغراض الصحة والسلامة المهنيتين بحيث يشمل التنمية المستدامة. ولا تنطوي هذه ''الشراكات'' على أي توقع بأن يتخلى أي من الجانبين عن أهدافه الأساسية، بل أن كل ما تعنيه هو أن يشترك أرباب العمل والعاملين في الاهتمام بحالة البيئة بوجه عام؛

'٥' تجري الآن ''إعادة تشكيل'' مجموعات الأدوات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيتين المعدة لإرشاد النشطاء في مجالي الصحة والسلامة فيما يتعلق بتحديد مشاكل أماكن العمل وتحليلها والتصدي لها، لكي تشمل الشواغل والأنشطة البيئية. وتتضمن هذه المجموعات أدلة عملية تتعلق بالتقييمات والهياكل والعمليات، ونماذج لرسائل واستمارات لجميع الأغراض، ونماذج للنشرات الصحفية والالتماسات، وأدلة لمصادر المعلومات؛

'٦' بدأت ثقافة الصحة والسلامة المهنيتين في أماكن العمل تخلي مكانها لثقافة المدافعين عن مجال التنمية المستدامة أو ''المواطنين الحريصين على البيئة'' في أماكن العمل. ويتجلى هذا التغيير الثقافي في الأماكن التي تشن فيها

(٨) الاتفاقات الجماعية هي عقود قانونية تبرم بين أرباب العمل (أو رابطات أرباب العمل) ونقابات العمال (بوصفها من الوكلاء القائمين بالمساومة نيابة عن وحدات العاملين)، وتنظم شروط وأوضاع التوظيف، وتسوية المنازعات التي تنشأ بين الطرفين. وقد أخذت هذه الاتفاقات تشتمل بصفة متزايدة على بنود تتعلق بالبيئة وتهدف إلى حمايتها.

النقابات حملات تتجاوز الشواغل التقليدية الخاصة بأماكن العمل وتركز الاهتمام على المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ثالثا – عملية صنع القرارات المستدامة: أولويات الدورة التاسعة للجنة

١٤ – تقوم المقترحات التي ستقدمها النقابات العمالية إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها لعام ٢٠٠١ على أساس أنه من المطلوب إدخال تغييرات أساسية على الطريقة التي تتخذ بها القرارات في قطاعي الطاقة/النقل المترابطين. ويجب أن يستعاض عن أنماط التنمية الراهنة التي تؤدي إلى حرمان الناس ومجمعاتهم المحلية بنماذج من صنع القرارات تتمحور حول المشاركة، بعد الدور الريادي الذي أدته لجنة التنمية المستدامة في جلسات الحوار السنوية التي تضم أصحاب مصالح متعددة. علاوة على ذلك، يجب أن تبدأ هذه التغييرات في أماكن العمل وأن تشارك فيها المجتمعات المحلية والسلطات المحلية في عملية متكاملة تفضي إلى اتفاقات وطنية ودولية. وكانت دورات سابقة للجنة التنمية المستدامة قد وافقت على أن ''سياسات التنمية المستدامة الفعالة تتطلب إجراء حوار بنّاء وتحقيق شراكات بين الحكومة بجميع المستويات، والصناعة ونقابات العمال والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية'' وأقرت بضرورة توسعة نطاق هذا الحوار عبر إقامة شراكات مع الحكومة والصناعة، على النحو الذي يتوخاه جدول أعمال القرن ٢١. وباختصار يقتضي صنع القرارات في مجال الطاقة المستدامة والنقل ما يلي:

- إيلاء اهتمام للبعد الاجتماعي في التنمية المستدامة[٩]؛
- التركيز على مكان العمل وعلى النماذج القائمة على التشارك، والانتقال إلى الديمقراطية في اتخاذ القرارات التي تقدر الابتكار الفعال، والتمكين والمسؤولية الشخصية؛
- إجراء عمليات مراجعة الحسابات وتقييم ورصد في أماكن العمل، وهذه عمليات تعزز إشراك العمال، وتشكل جزءا من نظام تفتيش موثوق ويزود بموارد مناسبة؛
- ربط العمال بأنماط الاستهلاك المستدامة[١٠] عبر وضع استراتيجيات تركز على جعل العمال وأرباب العمل مستهلكين أكثر تحملا للمسؤولية؛

---

(٩) تتعلق الأبعاد الاجتماعية بتخفيف حدة الفقر، وكفالة سبل الرزق، والحصول على الغذاء، والمأوى، والمياه، والصحة والرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والتصحاح، والتعليم، والنقل، وحماية الحريات الإنسانية والاقتصادية الأساسية.

(١٠) أخلاقيات الاستهلاك، الحياة الجيدة والتمثيل العالمي الشامل، منظمة العمل الدولية – وثيقة بشأن العمل ٣١٥٦٧١.

- تبني مواقف إيجابية إزاء التغيير، تواكبها برامج انتقالية تقر، في جملة أمور، بمعايير العمل الأساسية على النحو الذي حدده برنامج منظمة العمل الدولية بشأن الأمن الاجتماعي والاقتصادي[11]؛
- تواجد القطاع العام بشكل قوي في مجالي الطاقة والنقل الأساسيين؛
- تطبيق مؤشرات مكان العمل على الطاقة والنقل، مثل تلك المؤشرات الواردة في منشور ''بيئة تثقيف العمال'' الصادر عن برنامج الأنشطة المتعلقة بالعمال التابع لمنظمة العمل الدولية والذي يستخدم معايير منظمة العمل الدولية؛

الموضوع ١ – تحقيق المساواة في إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة

١٥ – لا تؤيد النقابات العمالية النظر إلى ''المساواة'' استنادا إلى نهج ضيق وقائم على نظام السوق؛ بل نعتقد أنه يجب تطبيقها على جميع جوانب التنمية وآثارها، بما في ذلك العمالة، وعلى البلدان النامية. وعلى الرغم من أنه تم على مدى عقود عدة التسامح إزاء المشاكل الناجمة عن تفاوت الحصول على الطاقة وخدمات النقل، فإن ازدياد الوعي بتغير المناخ يشكل تطورا حديثا نسبيا. ومما يؤسف له أن على صانعي القرارات إيلاء اهتمامهم لما يتركه تغير المناخ من آثار على المجتمع والعمالة، على الرغم من أن ذلك سوف يؤدي حتما إلى خسارة وظائف لا حصر لها وإلى بث الفوضى في مجتمعات محلية، لا سيما في البلدان النامية. وهذا مثال على اللامبالاة العامة إزاء الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. ولا يمكن أن ينتظر من العمال أو المجتمعات المحلية تأييد التدابير المتعلقة بتغير المناخ، أو الالتزامات المالية الهائلة التي سوف تستلزمها، ما لم يؤكد لهم أن التكاليف الاجتماعية لمثل هذا التغير سوف

(١١) الأمن الاجتماعي الاقتصادي – خطة عمل متوسطة الأجل، منظمة العمل الدولية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتقدم هذه الوثيقة تعاريف للأمن الاجتماعي – الاقتصادي: أمن سوق العمل – فرص العمل المناسبة عبر مستويات عمالة عالية تكفلها سياسات الاقتصاد الكلي؛ وأمن العمالة – الحماية من الفصل التعسفي، ونظم التوظيف والفصل، وفرض التكاليف على أرباب العمل، وما إلى ذلك؛ والأمن الوظيفي – موقع عمل محدد على أنه ''وظيفة'' أو ''مهنة''، يتطلب مستويات من المهارات قابلة للتحديد بوضوح، وحدود الحرف، والمؤهلات المطلوبة للوظيفة، والممارسات التقييدية، وما إلى ذلك، والأمن في العمل – الحماية من الحوادث والأمراض في العمل، عبر نظم تتعلق بالسلامة والصحة، ووضع حدود لوقت العمل، وساعات العمل التي تقيد الحياة الاجتماعية، والعمل الليلي، وما إلى ذلك؛ وأمن تجديد المهارات – فرص اكتساب المهارات والمحافظة عليها، عبر التلمذة الصناعية، وتدريب العمالة، وما إلى ذلك؛ وأمن الدخل – حماية الدخل عبر آلية تضمن الحد الأدنى للأجور، ووضع جداول للأجور، والضمان الاجتماعي الشامل، وفرض الضرائب التصاعدية، وما إلى ذلك؛ وأمن التمثيل – حماية الصوت الجماعي في سوق العمل، عن طريق النقابات العمالية المستقلة وجمعيات أرباب العمل، مع حماية الدولة للحقوق، وما إلى ذلك.

توزع بالتساوي فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية والأمم، وأنهم سوف يشاركون في رسم برامج التحول وتنفيذها.

(أ) **قضايا التنمية المستدامة في 'البلدان النامية'** - ركزت معظم المناقشات التي تناولت استخدام الطاقة وانبعاثاتها على البلدان الصناعية، لأنها المسؤولة إلى حد كبير عن العديد من المشاكل الراهنة. ومما يؤسف له أن يتم تجاهل القضايا التي تواجهها البلدان النامية، على الرغم من أنها سوف تتأثر مباشرة بالقرارات التي تتخذ في قاعات مجالس الإدارة في البلدان الصناعية. فعلى البلدان النامية معالجة مشاكلها الاجتماعية الخاصة، ويشكل الحصول على إمدادات الطاقة المستدامة شاغلا رئيسيا للعديد منها، لأن ما يقرب من بليوني نسمة، يعيشون بصورة أساسية في المناطق الريفية في البلدان النامية، لا يحظون بإمكانية الحصول على أشكال الطاقة الحديثة. ويقتضي هذا الأمر إيلاء اهتمام إلى ما يلي:

'١' المرأة التي تشكل المستهلك والمستعمل الرئيسي لموارد الطاقة المنزلية وخدماتها، ولكنها مهمشة بينما ينبغي أن تحتل الصدارة في رسم السياسات المتعلقة بالطاقة[١٢]؛

'٢' إدخال إصلاحات في مجال القواعد التجارية والديون الدولية، وتقدير احتياجات البلدان من الطاقة بطريقة تراعي اعتبارات معينة مثل العمالة والآثار التي تترك على الجنسين والصحة، واحتياجات المناطق الريفية من الطاقة اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وخلق فرص العمل؛

(ب) **الأمن الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة التغيير** - يعتبر الأمن الاجتماعي والاقتصادي أمر لا بد منه لتأييد العمال للسياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولا يقتصر هذا الشاغل على التنمية المستدامة فحسب، لأن العمال يعانون من خسائر ضخمة في الوظائف، والتفكك والاضطراب والقواعد المتغيرة كجزء من ''الاقتصاد الجديد''. وتستخدم 'الشركات المعولمة' في مجالي الطاقة والنقل القوى العاملة على أساس عالمي، تصاحب ذلك أساليب جديدة في الإنتاج ووفورات الحجم، وإعادة تنظيم مكان العمل، وتكثيف العمل؛ وتهدد عملية تحرير الأسواق جميع جوانب أمن العمال، ابتداء من الصحة والسلامة إلى الدخل. وتجسدت ضرورة المساواة في 'التحول' بصورة جلية في العام الماضي، حينما أغلق آخر مفاعل في محطة تشيرنوبيل النووية، مما أدى إلى التأثير على القوى العاملة في المحطة البالغ عددها زهاء ٥٠٠ ٦ شخص، وكذلك لا يقل عن ٠٠٠ ٥ وظيفة أخرى

(١٢) مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الطاقة واستخدامها، انظر وزارة المعادن والطاقة في الولايات المتحدة، بيان صحفي، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

تعتمد عليهم، إلى جانب تضرر مجتمع سلافوتيتش المحلي. و لم يؤد نقص التمويل الكافي لتغطية تكاليف عملية التحول إلى كسب العمال في جميع أنحاء العالم. وتشيرنوبيل هي أولى تحديات عملية التحول – ولكنها بالتأكيد ليست الأخيرة؛

(ج) **تمويل عملية تحول للتنمية المستدامة غير ضارة للعمالة** – يبرز التخطيط لعملية التحويل الاجتماعي وتحويل العمالة ضرورة اتخاذ القرارات بطريقة شاملة وديمقراطية، لأن القرارات التي تتخذ بدون تشاور سليم ومساهمات من العمال ودوائرهم، وحتى الأمم كشفت عن العيب الأساسي الذي يشوب النهج الراهنة. ويجب أن تشتمل برامج التحول كحد أدنى على استمرارية سبل الرزق وتنفيذ عملية التحول بطريقة منظمة بالنسبة للعمال والمجتمعات المحلية المتضررة، وحماية الدخل بشكل واف، والحصول على وظائف جديدة، وتوفير المساعدة التعليمية والبرامج الاجتماعية للتأكد من إمكانية الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية على نحو دائم، وهذه أمور تدمج مع سيناريوهات للطاقة البديلة، التي تتضمن ''وظائف لا تضر بالبيئة''. وأعدت النقابات العمالية أجوبة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال أوضحت خطة للتحول غير ضارة بالعمالة، التي كشف عنها اتحاد العمال الأمريكي – مؤتمر المنظمات الصناعية في مؤتمر الأطراف السادس في لاهاي، كيف يمكن لعملية 'تحول عادلة' لتحقيق أهداف كيوتو أن تنفذ وأن تكون تكاليفها محتملة؛

(د) **بحث الآثار التي تتركها عملية التحول على العمالة** – بعد انقضاء تسع سنوات على مؤتمر ريو، ما زال ينبغي أن تدرس بشكل مناسب الآثار التي تتركها تدابير تغير المناخ على العمالة وعلى التنمية المستدامة بشكل عام. والنقابات العمالية تدرك أن ما آل إليه دوما عدم الاكتراث بالآثار الاجتماعية لعملية التحول هو عدم المساواة التام في توزيع التكاليف، لأن العمال ودوائرهم هم الذين تحملوا تكلفة عدم معالجة حكومة ما أو صناعة ما للمشاكل الشاملة. وفي هذا الصدد، أعلن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف السادس في هولندا، بين ممثلي النقابات العمالية وقطاع الأعمال من أجل الحصول على إقرار رسمي بضرورة بحث الآثار المترتبة على تغير المناخ أو التدابير اللازمة للتخفيف من آثاره بالنسبة لصعيدي العمالة والمجتمع؛

(هـ) **الدفاع عن الملكية العامة وتنظيم المرافق والخدمات الحيوية** – تشتمل العمليات الأساسية التي لا تستغني عنها الصناعة والمجتمع المحلي على توليد الطاقة وتوزيعها ونظام النقل. وإن هذه الحاجة، إلى جانب مستوى عال من الرسملة؛ والاعتماد على الموارد الطبيعية، تشكل شروط الاحتكارات الطبيعية. وتعتقد النقابات العمالية أن توفير مثل هذه المرافق بشكل مستدام يستدعي درجة وافية من الملكية والتنظيم العامين، تستطيع في إطارهما

سلطات منتخبة ومسؤولة ترويج الأهداف التالية: الحصول بسهولة على الطاقة وخدمات النقل وحفظ الطاقة، وتخفيف/إعادة تدوير النفايات، ووسائل النقل التي تراعي البيئة، والتثقيف والإعلام، وتخطيط الأراضي، وتخصيص أراض للتنزه وإعلان مناطق أخرى محمية. غير أن قدرة الشركات العامة على تقديم خدمات جيدة على أساس متواصل أو تلبية الطلبات التي تتزايد بسرعة قد ضعفت بشدة في عدد متزايد من البلدان والمناطق، وذلك بفعل قيام صانعي القرارات الوطنيين بخفض استثماراتهم ورفضهم التفكير في بدائل؛

(و) **مواجهة الاتجاه نحو "تحرير" مرافق الطاقة والنقل الحيوية** – آن الأوان للجنة التنمية المستدامة وغيرها من الوكالات الدولية أن تجري تقييما عميقا ومسؤولا للأثر الذي تركته اختبارات "التحرير" على الطاقة والنقل في البلدان الصناعية والنامية على السواء. وبدأت المنظمة الدولية للمرافق العامة أبحاثها بشأن آثار بعض هذه المرافق، وخلصت إلى أنها تشكل حجة قوية لصالح وضع أحكام تخص القطاع العام. ويتزايد لجوء الحكومات المكبلة بنقص السيولة إلى منتجين مستقلين للطاقة لتوليدها[١٣] ومرافق المياه، والتخلص من النفايات وهي تسمح للقطاع الخاص بالعمل بدون وجود نظم مشددة، إذ أن شروط العمل محددة في نص العقد نفسه. وإلى جانب ذلك، قامت المنظمة الدولية للمرافق العامة بدراسة آثار التحرير في بلدان الشمال الأوروبي، حيث أنه استعيض عن الأنظمة التي ثبتت أسعار الطاقة الكهربائية عن أدنى المستويات الموجودة في العالم الصناعي بأنظمة يتزايد فيها التخطيط تأثرا بقوى السوق[١٤]. ويقتضي هذا الدليل إعادة تقييم الميزات النسبية المالية والصناعية والبيئية والاقتصادية التي يتسم بها مختلف أشكال التمويل والاستثمار في المرافق الحيوية، إلى جانب تقييم ما تتركه اشتراطيات البنك الدولي/صندوق النقد الدولي من أثر على عملية صنع القرارات في هذه الحالات.

الموضوع ٢ – خيارات إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها

١٦ – يولي صنع القرارات بطريقة تتوافق مع التنمية المستدامة أهمية عالية للتثقيف والإعلام من أجل تغيير المواقف والسلوك. وطورت النقابات العمالية قدرتها التثقيفية من أجل التثقيف المركز على مكان العمل؛ وهي تشكل في الواقع الجهات المانحة الرئيسية لتثقيف الراشدين في العديد من البلدان، وهذه قدرة يمكن تسخيرها بيسر لتحقيق هدف تغيير العادات والمواقف التي لا يجوز الإبقاء عليها. وبدأ عدد من النقابات تنفيذ مثل هذه البرامج ذات الصلة

(١٣) Kate Bayliss and David Hall, PSIRU, University of Greenwich *Independent Power Producers: A review of the issues.* Report commissioned by the Public Services International, November 2000.

(١٤) Sam Weinstein, PSIRU, University of Greenwich, *The Nordic Energy Market,* Report commissioned by the Public Services International, January 2001.

باستخدام الطاقة وقطاع النقل، وهي تعتبر الحكومات المحلية بمثابة حلفاء طبيعيين، مع الإشارة إلى أن الحكومة على هذا المستوى قد نفذت بالفعل عددا من البرامج المبتكرة من أجل تخفيف استخدام الطاقة وانبعاثاتها بشكل عام. ويجب على الحكومات على جميع المستويات أن تقوم بالمزيد من أجل مزاوجة تثقيف المستهلكين بتنفيذ البرامج التي تعزز خيارات الطاقة المستدامة. ويجب تزويد المستهلكين بمعلومات عن شروط العقد المتعلق بالطاقة الموردة وتكاليفها ومصادر توليدها وخواص ما تبثه من انبعاثات. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام برامج الصحة المهنية والسلامة التي تضعها النقابات العمالية كنموذج للتثقيف في مكان العمل، وتوسيع نطاقها لتشمل اتخاذ إجراءات خاصة بالمجتمع المحلي.

(أ) **الخطط الوطنية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وما تسببه من تلوث** - على الرغم من عدم التوصل في لاهاي إلى اتفاق بشأن تدابير تنفيذية محددة، استجاب عدد كبير من الدول الأعضاء بالفعل لبروتوكول كيوتو، إذ قامت بتصميم برامج وطنية من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتنفيذها في إطار برامج وطنية للتنمية المستدامة. وتبين من الأحداث التي شهدتها لاهاي وغيرها من الأماكن مؤخرا أن موافقة العمال وممثليهم ومشاركتهم يشكلان عاملين أساسيين لدعم البرامج الوطنية. والأمر كذلك، فإن مساهمة النقابات العمالية الألمانية والدانمركية في المبادرات التي تتخذ في بلديها تبرز ما يمكن إنجازه بمجرد أن تذلل العقبات عن طريق موافقة العمال على نطاق واسع؛

(ب) **التعاون في سبيل اتخاذ مبادرات في مجال الطاقة البديلة** - توحد الحركة العمالية العمال أعمالهم عبر الحدود الوطنية، حتى عندما يتعذر على الحكومات الاتفاق. وقام كل من منظمة العمال الدانمركية واتحاد نقابات العمال الإسبانية بتجسيد هذه الإمكانية وتعاونا على تنفيذ مشروع لتوليد الطاقة من الريح في جبال البيرينيه. كما يجري التعاون في مجال إصلاح التخطيط في المناطق الريفية، وعمليات التقييم/مراجعة الحسابات في مؤسسات أرباب العمل - العمال من أجل تحقيق أهداف المجتمع المحلي. وتشكل هذه القدرة أيضا عاملا رئيسيا لتضييق الفجوة القائمة بين المنتجين والمستهلكين، ولتحقيق توازن بين نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات مع شبكة من المنظمات الفرعية في العالم أجمع. غير أن هذا الأمر يستدعي مزيدا من التعاون مع الحكومات والوكالات الدولية؛

(ج) **الاتفاقات الدولية: 'الاتفاقات الطوعية'** - تبرز الاتفاقات الدولية الأخيرة التي أبرمت بين النقابات والشركات المتعددة الجنسيات في مجال الطاقة إمكانية عقد اتفاقات طوعية في اقتصاد يتزايد اتسامه بالعولمة. وتبدت بوضوح مكامن الضعف ومكامن القوة في أشهر اتفاق طوعي في مجال الطاقة والصناعات الكيميائية وهو ''الرعاية المسؤولة''. وتم

التوصل بين النقابات العمالية والشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية إلى توافق واسع في الآراء بأنه يجب أن تشكل الاتفاقات الطوعية جزءا من مزيج من الحلول تشمل وضع النظم والمعايير[١٥]. وفي العام الماضي وقّع الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والتعدين والأشغال العامة اتفاقا مع شركات فرويدنبرغ الألمانية (يسري على جميع فروعها) يعترف بحقوق النقابات العمالية، والمساواة في أماكن العمل، والصحة، والسلامة والبيئة، وحظر عمل الأطفال والسخرة، والتعاون والتشاور الكاملين مع العمال والاتحادات العمالية كأفضل طريقة لتعزيز مصالح الشركة والمساهمين فيها[١٦]. وإضافة إلى ذلك، ثمة اتفاق على وشك أن يعقد مع المصانع الكيميائية في العالم أجمع. ويتبين من هذه الاتفاقات، حينما تضم إلى المبادئ التوجيهية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات التي وضعتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنه يمكن اتخاذ إجراءات دولية تحد من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المضمار؛

(د) **مشاركة النقابات العمالية في عمليات التصميم والتنفيذ والتحقق وإعداد التقارير** - عززت النقابات العمالية أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراجعة الحسابات وعمليات التقييم والرصد في أماكن العمل، وأدت دورا في تصميم أدوات رصد وبحث فعالة وتنفيذها في أماكن العمل. وهي تعزز هذا النوع من مشاركة العمال التي تؤدي إلى تحسين صحتهم وسلامتهم، إلى جانب بيئة المجتمع المحلي. كما أن هيئات اتحادات النقابات العمالية طورت قدرة كبيرة على المشاركة مباشرة في الهيئات الدولية وتأدية دور استشاري للآخرين. ويقدم عمل الاتحاد الدولي لعمال النقل في منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة الدولية للهجرة مثالا على الطريقة التي يمكن للنقابات أن تساهم بها في بناء إدارة حسنة الإطلاع ومسؤولة على الصعيد الدولي. غير أنه يجب دعم المعايير بإنشاء نظام فعال لإنفاذ التدابير اللازمة؛ مثلا، إنشاء أنظمة تفتيش وافية من حيث الموارد وفعالة تتمكن الحكومات عبرها من رصد المعايير المتفق عليها وإنفاذها.

---

(١٥) توصلت مشاورات ضمت أصحاب مصالح متعددة عقدت في تورنتو، كندا، في ١٩٩٩، إلى اتفاق عقب جلسة الحوار بشأن ''قطاع الأعمال والصناعة'' التي نظمتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها لعام ١٩٩٨.

(١٦) على سبيل المثال: وقّعت مجموعة HOCHTSEF، وهي إحدى أضخم مجموعات البناء في العالم، اتفاقا مع مجلس الأشغال العامة، واتحاد عمال البناء الألمان (IGBAV) والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب تتعهد بموجبه بالقيام في أي مكان في العالم بمراقبة المعايير الواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومعاييرها، وهو يشمل مقاولي الباطن لمجموعة HOCHTIEF.

الموضوع ٣ - الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل نقل مستدام

١٧ - تدعم النقابات العمالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لكن فحسب إذا قامت على علاقة ديمقراطية حقيقية بين الأطراف من أجل المصلحة المتبادلة. وتشكل الشراكات بين مؤسسات القطاع العام والصناعة والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية عاملا من عوامل القوة والتداؤب، والأهم من ذلك أنها تفضي إلى التعاون بين أطراف قد تسعى، بخلاف ذلك، إلى تحقيق أهداف متباينة. ومن ثم فإن تلك الشراكات تتسم بأهمية خاصة في أماكن العمل حيث بوسعها أن تسهم في تجاوز العقبات الناجمة عن الطبيعة الصدامية للعلاقات في مجال العمل. ويمكن للشراكات التي تتجاوز أماكن العمل (على سبيل المثال اللجان المحلية المعنية بجدول أعمال القرن ٢١) أن تعيد توجيه التخطيط الإنمائي الحالي وأن تحمي الملكية العقارية وتكفل الوصول لجميع الفئات وما إلى ذلك. وأخيرا يمكن للشراكات أيضا أن توجه الاهتمام إلى ظروف العمل في القطاعات الصناعية الرئيسية:

(أ) **مواجهة القوة الكاسحة للنقل الحضري** - يندرج النقل في عداد الاحتياجات الأساسية، غير أن الأنماط غير المستدامة أدت، في المراكز الحضرية، إلى زيادة مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إضافة إلى الآثار الأخرى حيث إن الاتجاه نحو صنع مركبات أكثر استهلاكا للوقود/ذات انبعاثات أكبر وتدني مستويات استخدام وسائل النقل العام يعني أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات. ومن القضايا البيئية ذات الأولوية الآنية تحسين التخطيط الحضري نفسه حيث إن الأنماط الحالية تشجع على استخدام السيارات الخاصة، سواء من حيث كيفية التخطيط للمستوطنات البشرية أو معايير رصد الاعتمادات وتقديم الإعانات مما يجعل القطاع العام في موقف ضعف. ويمكن إنشاء عدد من أماكن العمل المستهدفة حول محطات النقل الحضري[١٧]، كما يمكن إجراء عمليات تقييم متكاملة لأماكن العمل من أجل تشجيع التحري الدقيق بشأن مدى استخدام جميع الموارد المتاحة في أماكن العمل وفرص اتخاذ إجراءات مشتركة؛ مثلا خدمات توفير المعلومات للراكبين، وتقديم حوافز للعمال من جانب النقل العام، وبرامج التثقيف والتوعية، ودعم المبادرات المحلية والتسويق وتنظيم حملات من أجل تشجيع السير على الأقدام وركوب الدراجات العادية واستخدام وسائل النقل العام؛

(١٧) تعزى المشاكل المتصلة بالطاقة إلى الأنماط الاستهلاكية التي تقوم على مصادر الطاقة غير المتجددة وتنطوي على تكاليف بيئية باهظة. وهذا القطاع هو الذي قد تتجلى فيه أكثر من غيره الفوارق في استخدام الموارد بين البلدان الصناعية و ''النامية'' ويبين مدى الحاجة إلى تغيير دورات الإنتاج وأنماط المعيشة والسياسات العامة، الكثيفة الاستخدام للطاقة، في البلدان الصناعية.

(ب) **مواجهة مشكلة النقل إلى مكان العمل ومنه** – أثبت العمال ونقاباتهم قدرتهم على اتخاذ إجراءات، بالاشتراك مع أرباب العمل والسلطات المحلية والفئات المجتمعية، للحد من استخدام السيارات الخاصة ومواجهة المشاكل الأخرى المتصلة بالنقل الحضري. وعلى سبيل المثال اندمجت النقابات الأسبانية (الاتحاد العام للعمال واللجان العمالية) من أجل تغيير مجالات تركيز النقل الحضري من خلال حلول حددها العمال في أماكن العمل[١٨]، وتركز على استعمال وسائل النقل العام للذهاب إلى العمل والعودة منه. وبالمثل أنشأ الاتحاد الدولي لعمال النقل لجنة معنية بالنقل الحضري لرصد التطورات في مجال النقل الحضري وظروف عمل عمال التشغيل والمشاكل الصحية ومشاكل سلامة المتصلة بهذا المجال. وأنشئ فريق عامل معني بالنقل الحضري مشترك بين الاتحاد الدولي لعمال النقل والاتحاد الدولي لموظفي المرافق العامة، أسندت إليه مهمة النهوض بالنقل الحضري العام، الذي لا يمكن أن يعمل بنجاعة إلا في إطار نظام فعال لخدمات النقل العام خاضع للمراقبة العامة ومخطط له بوصفه شبكة؛

(ج) **إقامة صلة بين صحة وسلامة العمال والصحة والسلامة العامة** – إن صنع القرار الديمقراطي سوف يقوِّم فورا انعدام الاهتمام بصحة العمال وسلامتهم في هذا المجال، وهو موقف يتعارض مع الاعتراف الواسع النطاق بقضايا السلامة العامة. وتؤدي الأنشطة المتصلة بالنقل إلى ٣٢٠ ٠٠٠ حالة من الوفيات الناجمة عن العمل في جميع القطاعات الصناعية وعددها ١,٢ مليون حالة وفاة في السنة. وتشهد أعراض الإعياء والإجهاد وظاهرة العنف واضطرابات العضلات الهيكلية وتكرار انعكاسات العمل زيادة سريعة. ويحقق العمال المشاركون في البنيات الإدارية المشتركة لأماكن العمل نجاحا في تحديد المخاطر واقتراح برامج للوقاية وتنفيذها، سواء تعلق الأمر بسلامة وصحة الجمهور أو العمال. وتعاون الاتحاد الدولي لعمال النقل مع نقابات عمال النقل وكذلك مع منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية للربط بين السلامة العامة (التشغيلية) والتنمية المستدامة من خلال الإشارة إلى أهمية ''العوامل البشرية''. ويؤدي التفتت الراهن الذي تعاني منه الصناعة إلى كسر حلقة السلامة حيث حلت شبكة من العلاقات القانونية/التعاقدية محل المسؤولية المباشرة للمتعهدين. وأكد الاتحاد الدولي لعمال النقل على وضع معايير مهنية للعمال وطلب بأن تنظم الدولة معايير التدريب والترخيص لجميع الموظفين المعنيين بالسلامة؛

---

(١٨) مؤتمر براغ ٢٠٠٠ ''ينبغي أن يستفيد كل المواطنين من خدمات النقل بطريقة معقولة وعادلة. ويعني ذلك تفادي الاعتماد على السيارات الخاصة إذا ما أريد تفادي استبعاد فئات معينة من المجتمع'' ECMT, Sustainable Transport Policies, 2000, p.8.

(د) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) بوصفها قضية من قضايا التنمية المستدامة الصلة المهنية – انتشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أرجاء العالم ولا سيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حيث أدى إلى مآسي بشرية لم يسبق لها مثيل. وأصبحت أنشطة النقل والأنشطة الطبية تتبوأ مكانة محورية في انتشار هذا الوباء وبدأت أماكن العمل تعتبر أهدافا بشكل متزايد. وتركز مبادرات السياسة العامة التي اتخذتها أمانات النقابات العمالية الدولية بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الاستجابات المتمحورة حول أماكن العمل إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأن الفيروس ينتشر بنسب أعلى بين الكبار البالغين سن العمل ولأن مكان العمل يؤدي دورا مركزيا في حياة هؤلاء. وبوسع النقابات العمالية أن توفر الريادة الواعية اللازمة؛ وليس هذا فحسب، بل إنها مؤهلة جيدا للاستجابة بفضل فترة كثرة أعضائها وقدراتها التنظيمية العامة وروابطها الدينامية مع الأجهزة الدولية للعمالة مثل منظمة العمل الدولية. لكن من الواضح أن تعاون الهيئات الدولية الأخرى والشركاء الاجتماعيين والحكومات أمر لازم؛

(هـ) عكس الاتجاه في السباق نحو التنافس على الحد الأدنى من الخدمات في النقل – ليس هناك مجال أفسح لإقامة شراكات فعالة من الجهود لوقف ''التنافس على الحد الأدنى من الخدمات'' الذي تتسبب فيه إعادة الهيكلة ورفع الضوابط التنظيمية والخصخصة والتعاقد بشأن الخدمات على الصعيد العالمي، وهو ما أسهم في تدني الخدمات وانعدام السلامة الصحية العامة وتفاقم ظروف العمل فضلا عن الزيادة في التبذير والإنفاق. ويتجلى هذا ''السباق'' في تنامي الاتجاه نحو ''تمليك الشركات للعمال'' أو ''التعاقد بشأن توفير النقل'' في بعض القطاعات الفرعية، وكذلك في ''أعلام الملاءمة'' وهي الآليات التي أقامتها شركات بغرض محدد هو تفادي دفع الضرائب الوطنية وعدم تنفيذ التشريعات الاجتماعية والمتصلة بالسلامة والبيئة. وقام الاتحاد الدولي لعمال النقل، بالتعاون مع هيئات دولية مثل منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة البحرية الدولية، بالدعوة إلى مكافحة هذه التطورات عن طريق إجراء عمليات تفتيش فعلية وتحديد معايير للتدريب فضلا عن إضافة أحكام رئيسية للقانون الدولي. كما أدى الاتحاد الدولي دورا في إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالملاحة، وهي هيئة مستقلة تماما تعنى بالسهر على تنفيذ المعايير العمالية التي تم التفاوض بشأنها مع منظمة أرباب العمل لضمان السلامة والحرص على البيئة (بما في ذلك الحد الأدنى للأجور) في جميع عمليات الشحن التجاري الدولية؛

(و) الإفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المرافق الحكومية – تعتقد النقابات العمالية بأن الحكومة المحلية أو الإقليمية، بفعل طبيعتها، تتبوأ موقعا أفضل

لتوفير المرافق والخدمات في مجالي الطاقة/النقل. فقد طورت هذه النقابات قدرة لا مثيل لها في جميع مجالات النقل والإمداد بالطاقة وتصريف النفايات ومياه المجارير والطرق والاتصالات وكذا في النظم الجديدة لتكنولوجيا المعلومات حيث إن بقاء هذه المجالات تحت سيطرة هذه النقابات وضمن القطاع العام أمر حيوي. وقد كانت النقابات فعالة في الحصول على التعاون من القطاع الخاص وتشجيع التغيير من خلال مشاركة المجتمعات المحلية؛ ومن ذلك على سبيل المثال ''المدن الخضراء'' في الدانمرك. وتؤتي الديمقراطية نتائج أفضل على المستوى المحلي، وتعمل النقابات العمالية على توحيد مصالحها مع أرباب العمل والحكومات ومؤسسات التعليم العام والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المستهلكين وهيئات البحث العامة من أجل النهوض بهذه الأهداف. كما يمكن للحكومة أن تقود عملية ترويج أفضل الممارسات فيما يتعلق باستخدام الوقود والمركبات؛ فيمكنها مثلا أن تستخدم طاقتها الشرائية لاقتناء مركبات فعالة من حيث استهلاك الوقود وكذا تكنولوجيات جديدة للمركبات بغرض إرسال ''إشارات للأسواق'' للحصول على منتجات أكثر استدامة. ويمكن للحكومات كذلك أن تستخدم وسائل نقل أنظف من خلال تقليص عدد المركبات وتخفيض استخدامها إلى الحد الأدنى واستعمال مركبات بديلة وخيارات في مجال النقل؛

(ز) **تقييم الطلبات على القطاع العام في عملية التحول** - يتعين على القطاع العام أن يؤدي دوره في الاستجابة للمشاكل الناجمة عن الأنماط غير المستدامة في مجال الطاقة والنقل وتشجيع المناقشة على المستوى الشعبي والتثقيف واتخاذ القرارات بالوسائل الديمقراطية. وتواجه نظم الرعاية الصحية على الصعيدين المحلي والوطني اختبارات مريرة بسبب المشاكل الصحية الناجمة عن التغيرات المناخية؛ ليس هذا فحسب بل إن هذه النظم مدعوة لأداء دور واضح في توفير النقل للجميع. ومن الأولويات ذات الصلة الوثيقة بهذا الدور قيام القطاع العام بإجراء البحوث وتقديم المعلومات لأن التعليم وبناء القدرات الحيويان لبناء مستقبل مستدام يتطلبان دعما كافيا لإجراء بحوث مستقلة والقيام بعمليات الرصد ورسم سياسات علمية لا تتأثر بالمصالح التجارية. وأخيرا يتعين على الحكومة والقطاع العام أن يوفرا إطارا تنظيميا راسخا وموثوقا يكمل بالمبادرات الطوعية وتدعمه عمليات تفتيش فعالة بالقدر الكافي من الموظفين، وهي وظيفة تقلصت إلى حد كبير بفعل ''الاقتصاد الجديد''. ومن هذا المنظور يمكن للدول والحكومات المحلية بذل مزيد من الجهود للإفادة من اللوائح والمعايير والقوانين بوصفها أدوات تثقيفية لتحديد المواقف تجاه أنواع السلوك المتسمة أكثر بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

الموضوع ٤ - تخطيط النقل بطريقة مستدامة: الخيارات والنماذج لتصميم المستوطنات البشرية وبدائل للمركبات

١٨ - هناك تداخل بين الممارسات والعادات والمواقف غير المستدامة فيما يخص الطاقة والنقل وأنماط المستوطنات البشرية المتجذرة في النسيج الاقتصادي والثقافي للمجتمعات. وإحداث تغييرات في مجال النقل يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بإحداث تغييرات في التخطيط والتطوير الحضريين، لأن الأنماط الراهنة تشجع الأشكال الخاصة للنقل، على حساب النقل العام وغير ذلك من النماذج التي لا تستهلك الكثير من الطاقة، مما ينتج عنه تفتيت الأحياء السكنية وتدني نوعية الحياة في وسط المدينة. ويجب معالجة الإعانات التي تصرف المستهلكين عن الأنماط السلوكية الأكثر تكلفة والأقل فعالية وعن رفض البدائل، فضلا عن العدد الكبير من ''التكاليف الخارجية'' ويمكن لأدوات اقتصادية تستند إلى مبدأ ''المستخدم هو الذي يدفع'' أن تساعد الحكومات المحلية في كسب أموال لدعم مشاريع النقل مثل شبكات النقل العام التي تقلص من الاعتماد على السيارة. ويجب أن تدمج نظم النقل المخطط لها بطريقة ديمقراطية ضمن التصميم الحضري وتتكامل مع تخطيط استخدام الأراضي لدعم وسائل النقل الأكثر استدامة مثل وسائل النقل العام واستعمال الدراجات والسير على الأقدام.

١٩ - وترسخ النقابات العمالية جذورها من خلال العمل المجتمعي ومن ثم فإنها تكتسب الخبرة والقدرة على المساعدة في التخطيط والعمل على الصعيد المحلي. والكل يعلم بأن مكان العمل يمكن أن يوفر أفضل مركز للاتصال والتثقيف، وأن مشاركة العمال في إحداث التغييرات في نقاط الإنتاج يمكن أن تشكل أساسا تستند إليه جميع الأطراف في اكتساب الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية، واكتساب مواقف جديدة إزاء الاستهلاك الشخصي وأنماط المعيشة داخل البيوت والمجتمعات المحلية. والنقابات العمالية قادرة على توفير التثقيف والاتصال الذي ''يمكن'' العمال من تحمل مسؤوليتهم كاملة تجاه أنفسهم وزملائهم والمجتمع المحلي ولا سيما بفضل نظم التدريب والتثقيف والاتصال التي أنشئت بغرض توفير الصحة والسلامة في المجال المهني.

(أ) **التثقيف والتدريب في مكان العمل بوصفهما "قفزتين نوعيتين"** - مازال إدراك الجمهور لقضايا الطاقة والبيئة في مجال النقل ضعيفا. ويمكن لعمليات التثقيف في مكان العمل أن تساهم إلى حد كبير في تغيير هذه الحالة ولا سيما حيثما يشكل ذلك تغييرا جوهريا في البرامج الإدارية بحيث تشمل مشاركة العمال وممثليهم. وتستند الأعمال التي أنجزها الاتحاد الإسباني العام للعمال إلى عمل السلك الكتابي من أجل تثقيف وتعبئة أفراد النقابات العمالية من أجل الركائز الثلاث لبرنامج التنمية المستدامة. وينطلق ذلك من الخبرة العملية لأفراد النقابة والمجتمع المحلي (مقابل نهج ''الخبراء'')، كما يستخدم الأبحاث التي

يجريها السلك الكتابي عن المشاكل البيئية ويبحث الأدوات القانونية والمتصلة بالنقابات والتي يمكن استخدامها في الثقافة المجتمعية والثقافة في أماكن العمل على السواء[١٩]. وتؤمن النقابات العمالية بأن تبادل البيانات والمعلومات التكنولوجية والعلمية بشكل كامل وصريح أمر حاسم في البحث والتثقيف. لكن العراقيل أمام تبادل البيانات والمعلومات هذا تتكاثر مع الأسف بسبب الاقتطاعات التي يقوم بها القطاع العام وحلول الشركات محله، مما يشكل خطرا حقيقيا على البحث والتثقيف ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

(ب) **أهمية اللوائح وعمليات التفتيش** - يجب أن تشتمل النماذج القائمة على اللجان المعنية بالصحة والسلامة في أماكن العمل على دور رئيسي للتنظيم، ولا سيما بالنظر إلى التشكيل المؤسسي للنقل. وحتى التشريعات الوطنية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية لا يمكن تطبيقها كليا على المركبات، لا سيما في الحالات التي تسافر فيها هذه المركبات خارج الحدود الوطنية، كما لا يمكن تركها في يد هيئات السلامة التشغيلية مثل السلطات الوطنية للطيران ومفتشي المركبات ذات المحركات، الذين ليست لديهم في كثير من الحالات أي معرفة خاصة بالصحة والسلامة أو بالبيئة. وفي مجال النقل فإن الهيئات المشرفة على السلامة التشغيلية (مثلا هيئة الطيران المدني) هي التي تؤدي دورا رئيسيا في تحديد معايير السلامة التشغيلية، والمعايير البيئية ومعايير الصحة والسلامة المهنية. ويتم بشكل متزايد مواءمة اللوائح التشريعية للنقل البري والبحري مع المعايير الدولية عن طريق منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية وهما هيئتان أساسيتان في وضع المعايير الصناعية وتطبيقها؛

(ج) **توسيع نطاق مسؤولية المنتجين** - إن الاتجاهات في مجال نفايات المدن تبين بوضوح عدم استدامة الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك حيث إن الإنتاج السنوي لنفايات المدن في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زاد بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٧، ومن المتوقع أن يزيد بنسبة ٥٠ في المائة أخرى بحلول عام ٢٠٢٠[٢٠]. وأصبحت مشكلة النفايات والمعدات القديمة تشكلان مسألتين رئيسيتين بالنسبة للمستوطنات البشرية وتندرج ضمن ذلك "خردة" السفن والقطارات والسيارات والحافلات والطائرات. وينبغي أن يؤدي استعراض الخيارات في مجال السياسة العامة إلى توسيع نطاق مسؤولية المنتجين لتشمل مرحلة ما بعد استهلاك السلع (أو المسؤولية من المهد إلى اللحد) بما يلقي بالمسؤولية على منتجي وموزعي المواد ويسهم في تغيير طلب المستهلكين. وتتبوأ النقابات العمالية موقعا جيدا لأداء دور مركزي ولا سيما بفضل

---

(١٩) UGT-PV, Guia sindical; en material de Medio Ambiente.

(٢٠) OECD, Environmental Outlook, October 2000, Chapter 16.

عمليات تقييم المؤسسات ومخططات التدقيق الإيكولوجي التي يمكن استخدامها لزيادة الوعي. وهناك مجالان يتطلبان اهتماما فوريا: '١' خردة السفن وهو أكثر المجالات قذارة وأقلها استدامة، يتسم بتجاهل حقوق العمال وضماناتهم إلى جانب إغفال الاهتمامات البيئية الأساسية؛ '٢' المنتجات السمية والخطرة التي تنقل لمسافات طويلة، حيث تدفن في البلدان النامية في معظم الأحوال؛

(د) **تعزيز ودعم السلطات المحلية لكي تؤدي دورا مركزيا** - هناك حاجة إلى الاعتراف بالدور الحيوي الذي تؤديه الحكومات المحلية في إدارة الطاقة والنقل. ويمكن للحكومات على مستوى البلديات أن تفخر بتاريخها الطويل في التعاون بين النقابات والإدارة. ويمكن أن نقدم مساعدة قيمة في تخطيط الحواضر وغيرها من المراكز المحلية وتصميمها وبنائها لاستحداث مفهوم كفاءة استخدام الطاقة وتحقيق المساواة في فرص الوصول إلى النقل، باستخدام عوامل تخضع لسيطرة الحكومات المحلية كليا أو جزئيا. وتؤيد النقابات العمالية المجالس البلدية في موقفها بأنه يتعين على الحكومة المحلية أن تؤدي دورا مركزيا في توفير طاقة ونقل أكثر نظافة واستدامة.

رابعا - أولويات لجنة التنمية المستدامة

٢٠ - يجب على الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية أن تبذل جهدا أكبر لتعزيز لجنة التنمية المستدامة كقوة دولية، ويجب على لجنة التنمية المستدامة، من جانبها، مواصلة دورها القيادي مستعينة بالنهج القائمة على المبادئ لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفضلا عن ذلك، يجب على لجنة التنمية المستدامة الاستمرار في الترويج لمشاركة المجموعات الرئيسية (وهو المجال الذي شقت فيه طريقا)، من خلال التركيز على المساهمات الفريدة من نوعها التي يمكن لهذه المجموعات أن تقوم بها. ووفقا لما سبق، فإننا نقترح النقاط التالية لأنشطة لجنة التنمية المستدامة خلال السنة ٢٠٠١:

(أ) الترويج لإحلال تغييرات في سياسات البلدان الأعضاء: لا سيما من خلال إبراز التغييرات في السياسات والتجارب الناجحة لدى الدول الأعضاء التي يحتذى بها كنموذج قيادي للآخرين؛

(ب) الترويج لإدخال تغييرات رئيسية في السياسات التي تستشرف الأجل الطويل، وعلى سبيل المثال، فإنه في ضوء الأهمية التي يحتلها النقل في أهداف كيوتو، يجب على الدول الأعضاء أن تشرع فورا في تحديد تدابير كيفية لقطاعات النقل لديها تساهم في تحقيقها لهذه الأهداف؛

(ج) بناء توافق في الآراء مع أصحاب المصالح: يجب على لجنة التنمية المستدامة الإصرار على المشاركة العامة في الهيئات الدولية التي تتعامل مع مسائل الطاقة، والنقل، والمستوطنات البشرية، وذلك من خلال الترويج لمشاركة المجتمع المدني الكاملة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال؛

(د) الترويج لثقافة تعاونية جديدة لأماكن العمل: يجب على لجنة التنمية المستدامة الترويج لعلاقات صناعية جيدة باعتبار ذلك أداة للتنمية المستدامة؛ وعلى سبيل المثال يمكن تحقيق ذلك بإقرار الاتفاقات الجماعية التي يبلغ عددها ٣.٣ مليون اتفاقا جماعيا على المستوى العالمي، والتي تبرز أهمية تعاون العمال والموظفين؛

(هـ) الترويج للنماذج الديمقراطية لصنع القرار في أماكن العمل والمجتمع المحلي: وذلك من خلال إبراز ما للعمال والمجتمعات المحلية من مصلحة في مجال تخطيط السياسات والبرامج المتعلقة بالطاقة المستدامة والنقل، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها[٢١] ؛

(و) استهداف التدفقات المالية في قطاع الطاقة من أجل تمويل تكاليف التحول وغيرها من التكاليف الاجتماعية: لا سيما التدفقات المالية المتولدة عن قطاع الطاقة العالمي، وذلك بتمويل برامج التحول الملائمة. ويجب أن يقوم العمال وممثلوهم بدور رئيسي لكفالة الاستخدام الفعال للأموال، ولعدم تكرار الأخطاء السابقة فيما يخص برامج 'التكيف'؛

(ز) القيام بدراسة انتقادية لمسألتي الدعم والإعانات: تدعو الحركة النقابية العمالية لجنة التنمية المستدامة إلى الاستجابة للطلبات المتزايدة لإجراء استعراض لمسألة الإعانات في مجالي النقل/الطاقة المرتبطين، حيث يبين عدد متزايد من الدراسات[٢٢] أن كثيرا من هذه الإعانات يضر بهدف التنمية المستدامة، وأن إلغاءها سينجم عنه تخفيضات ملموسة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما أن ذلك سينعش النمو الاقتصادي[٢٣]. وينبغي أن يحدد الاستعراض أيضا الإعانات والرسوم التي يعود وجودها إلى أسباب تستند إلى سياسات سليمة؛ على سبيل المثال، الترويج لاستخدام وسائط النقل العام، أو برامج التحول؛

---

(٢١) تمثل هذه الأولوية توافقا ساحقا في الآراء انبثق عن دورة لجنة التنمية المستدامة لعام ١٩٩٩ المخصصة للحوار بشأن السياحة.

(٢٢) انظر على سبيل المثال المنشور الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ''إصلاح الإعانات في مجالي الطاقة والنقل''، ٢٠٠٠.

(٢٣) بينت دراسة أجراها وزراء النقل الأوروبيون وجود مجال ملحوظ في هياكل تسعير النقل، والضرائب، وغيرها من التدابير المالية ''لاستيعاب'' تكاليف الممارسات غير المستدامة وأشاروا إلى المواطن التي تشجع فيها الإعانات الحالية تقديم الأنواع الخاطئة من الخدمات.

(ح) تعزيز الدور الرئيسي للحكومة: تدعو النقابات العمالية لجنة التنمية المستدامة إلى الترويج للدور الذي يمكن أن يلعبه وجود قطاع عام قوي ونظم محسنة، تُكمل دورهما النهج التطوعية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالي الطاقة والنقل. وثمة حاجة واضحة لتعزيز السياسات العامة من خلال أنظمة التفتيش، التي يكمل دورها كل من تقييمات أماكن العمل وأنظمة تقديم التقارير، على الصعيدين المحلي والوطني؛

(ط) الترويج لاستراتيجيات بناء القدرات: يمكن للجنة التنمية المستدامة أن تقوم بالكثير لأجل الترويج لبناء القدرات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، وذلك من خلال التعليم والإعلام، القائمين على أسس بحثية سليمة. ويمكن للعمال والنقابات العمالية أن تقوم بدور في بناء القدرات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية والتنظيمية باعتبار ذلك أساسا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات؛

(ي) توأمة متلازمة ''الدخل - الفقر'' مع متلازمة ''الطاقة - النقل'': يجب على لجنة التنمية المستدامة الاستمرار في الترويج لهذين الموضوعين، لأنهما يمثلان عنصرين بالغي الأهمية من عناصر الاستدامة. ويمكن لتقييمات أماكن العمل المتعلقة بهذين الموضوعين كفالة ربط التدابير الخاصة بالسوق والسياسات العامة ببرامج تنفيذية ملموسة لمعالجة القضايا شديدة الأهمية والمجموعات المستهدفة؛

(ك) الترويج للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٤] بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات وذلك للتكيف مع الزيادة الهائلة في قوة ونفوذ المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجالي الطاقة والنقل. ولقد شاركت نقابات العمال في وضع هذه المبادئ التوجيهية، وهي سعيدة باحتواء هذه المبادئ لإجراءات تنفيذية، بالإضافة إلى قواعد للكشف عن المعلومات والأداء تتعلق بالعمالة والعلاقات الصناعية، والصحة، والسلامة، والرشوة، وما شابه ذلك. وإننا نتطلع إلى المشاركة في عمليتي الاستعراض والتنفيذ الجاريتين؛

(ل) تعزيز الدور الحيوي للمنظمات الدولية: تقوم حركة النقابات العمالية بدور رئيسي في إطار منظمة العمل الدولية، ونحيي المبادرات التي اتخذتها في الآونة الأخيرة لإبراز أهمية البعد الاجتماعي في تأثيراته على العمال ومجتمعاتهم المحلية. ونعتبر أيضا دورنا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دورا ذا أهمية حاسمة، كما نرحب بالفرص التي أتيحت

(٢٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المبادئ التوجيهية بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات، ٢٠٠٠.

لنا أخيرا للمشاركة في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، واجتماعات وزراء البيئة؛

(م) اتباع استراتيجيات في سياق التزام دولي بالتغيير: اضطلعت لجنة التنمية المستدامة بدور قيادي في السياق الدولي، ويجب أن تواصل الترويج للتغيير الذي تشكله متطلبات مثل: تحمل المسؤولين عن التلوث تكلفة سلوكهم، والشفافية، والرصد المستقل، احترام حقوق الإنسان الدولية. وعلى اللجنة مواصلة السعي للترويج لما يلي:

- لإدارة المستدامة للاقتصاد العالمي، المتمشية مع الانشغال المتزايد بالتأثيرات الاجتماعية للعولمة، وسلطة المؤسسات الدولية متعددة الجنسيات، وتركز الموارد، والنفوذ، وسلطة اتخاذ القرارات لدى فئات معينة؛

- وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالطاقة والنقل داخل إطار من الاتفاقات والبروتوكولات الدولية، مع إيجاد آلية تسمح للمستهلكين وللحكومات تحديد البلدان والموردين الذين ينتهكون معايير التنمية المستدامة؛

- الربط بين مسائل الطاقة والنقل والموارد الطبيعية وبين سياسات العمل؛ وذلك مثلا عن طريق قيام تعاون ملموس بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية لكفالة أن تصبح المعايير الاجتماعية، بما في ذلك معايير العمل، جزءا لا يتجزأ من جميع أنشطة التجارة والإنتاج؛

- دمج سياسات الطاقة والنقل في مجالات السياسات الأخرى؛ وعلى وجه الخصوص في المجالات التالية: استخدام الأراضي، والفقر، والمياه والطاقة، وهي المجالات التي كانت موضع اتفاق الدول الأعضاء منذ سنة ١٩٩٢، بالإضافة إلى أية اتفاقات أو تفاهمات تم التوصل إليها في لقاءات مثل مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية؛

- تعزيز الاهتمام الدولي بالبعد الاجتماعي والتحول العادل[٢٥] – لقد كانت لجنة التنمية المستدامة ذات دور فعال في الترويج لدعوة الأمين العام، كوفي عنان، التي أطلقها سنة ١٩٩٩ لدعم القيم الأساسية في مجال حقوق الإنسان، ومعايير العمل، والممارسات البيئية؛

(ن) الاضطلاع بدور قيادي لتحديد أولويات اجتماعية واقتصادية جديدة: لا يمكن أبدا لمشكلات التنمية غير المستدامة في مجالي الطاقة والنقل أن تجد لها حلولا في البلدان النامية أو لدى الفئات المحرومة اقتصاديا في البلدان الصناعية، ما لم تتضمن الأولويات

(٢٥) مذكرة اللجنة الاستشارية لشؤون النقابات العمالية الموجهة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة الاتصال بالمنظمات الحكومية الدولية، باريس، ١٩٩٩.

الاجتماعية والاقتصادية. ولقد حفزت المعارضة الشعبية لخطط العولمة ظهور دعوات[٢٦] لوضع قواعد تجارية تفيد فقراء العالم في الوقت الذي يساهمون فيه في التنمية المستدامة. ويجب على لجنة التنمية المستدامة أن تدعو الهيئات الدولية إلى رسم مسار نحو ازدهار عالمي يركز على ما يلي:

- إيجاد طرائق جديدة لتنظيم الشركات عبر الوطنية والعمل معها، والاستفادة من توجيهات عملية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرامية إلى تنظيم سلوك هذه الشركات ومراقبته[٢٧] ؛
- اتخاذ إجراءات بشأن القواعد التجارية المتعلقة بأقل البلدان نموا التي يمكن أن تتأثر بشكل بالغ من جراء أية تغييرات لجعل الطاقة والنقل أكثر استدامة؛
- إدخال تعديلات في المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتغيير شروط تخفيف أعباء الديون بشكل يخدم أهدافا مثل القضاء على الفقر؛
- المعاملة التفاضلية لأقل البلدان نموا، وذلك لتمكينها من حماية مصالحها؛ على سبيل المثال من خلال منح حوافز لتشجيع نقل التكنولوجيا المفيدة لهذه البلدان؛
- استخدام النفوذ التجاري والاستثماري للتأثير على تحقيق احترام حقوق الإنسان، والمعايير الخاصة بالعمل والبيئة.

٢١ - وتمتلك نقابات العمال الخبرة والكفاءة والقدرة التنظيمية على المشاركة في تحقيق جميع الأهداف المذكورة أعلاه. ونحن نمثل حركة عالمية قادرة على الربط بين المستويات المحلية والدولية سعيا وراء تحقيق عالم يتسم بالاستدامة والسلام والعدل.

---

(٢٦) عبرت جريدة ''الفاينانشال تايمز'' عن هذا الشعور بهذه العبارة: ''إذا ما أريد للتجارة الحرة أن تحقق أهدافها، فيجب ألا تتحول إلى سباق إلى القاع. وإن المعايير الدنيا التي يتوصل إليها عن طريق التفاوض، والقابلة للإنفاذ، هي وحدها القادرة على إيجاد حلول في المجالات الأساسية مثل حماية العمال والبيئة''، R.E. Lighthizer, FT، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(٢٧) منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ''نحو تنفيذ فعال للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات'' ((DAFFE/IME/WPG(99)).